

الجامعة المستنصرية
كلية الآداب
قسم التاريخ

سوق شمر نموذجاً للأسواق العربية القديمة

الأستاذ المساعد الدكتور
فرات حمدان عبد المجيد

توطئة

اشتهر العرب بالتجارة التي عدت من أشرف المهن وأعلاها منزلة حتى أصبحت أساس معيشة أهل اليمن واشتغل بها الملوك والكهنة ورؤساء القبائل (١). هيات الجزيرة العربية أهلها للاشتغال بالتجارة منذ تاريخها القديم ، وذلك لموقعها المتوسط بين قارات العالم المعروفة انذاك (اسيا ، افريقيا ، أوربا) وقد فطن أهلها الى أهمية هذا الموقع ، وعملوا على انشاء شبكة من الطرق البرية كان اشهرها طريق البخور الذي يخترق الجزيرة العربية من جنوبها الى شمالها ليغذي مراكز الحضارات في العراق ومصر واليونان ، كما انتشرت الاسواق الموسمية في ارجائها ، وكان مسارها التنقل من الشمال الغربي الى الشرق والجنوب فالغرب .

وفي القرنين الاول والثاني (قبل الميلاد) أتى على أهل اليمن حين من الدهر قللوا من اهتمامهم بالزراعة ، وفضلوا ممارسة النشاط الذي يدر عليهم موارد مجزية . وفي الوقت نفسه تركزت الفرقة فأصبح في اليمن خمس دول في آن واحد هي : سبأ وقحطان ومعين وحضرموت وحمير وأصبحت عواصمها باستثناء حمير أشبه ما تكون بدول مدن القوافل التي يخضع ازدهارها وسقوطها الى الاوضاع التجارية والاطماع السياسية كما حدث للبتراء وتدمر والحضر في شمال الجزيرة العربية .

المبحث الأول

أثر موقع اليمن في النشاط التجاري

أولاً : أهمية موقع اليمن

كان النصيب الأكبر للظروف المميزة والملائمة لقيام التجارة الرائجة لليمن القديم هي إطلاله على بحرين مهمين من البحار التي يسلكها التجار آنذاك ، وكذلك صلاحية أراضيه للإنتاج الزراعي ، " وقد استثمرت دول اليمن القديم سبأ (٢) معين (٣) قتبان (٤) حضرموت (٥) أوسان ، حمير (٦) هذا الموقع فأنشأت جميعها حضارة مستقرة لها طابعها الخاص " (٧).

ومن هنا أصبحت عواصم دول اليمن القديم وهي مأرب (٨) عاصمة دولة (سبأ) ، تمنع عاصمة دولة (قتبان) ، شبوه (٩) عاصمة دولة (حضرموت) ، قرناو (١٠) عاصمة دولة (معين) محطات تجارية مهمة على حافات (جانبية) طريق البخور ، من ظفار شرق حضرموت إلى ميناء (قنا) (١١). " فيبدأ الطريق البري الطويل الذي يتوجه إلى شبوه ومنها إلى تمنع ويتجه شمالاً إلى مأرب ومنها إلى (قرناو) ثم إلى نجران ملتقى الطرق ، ومن نجران ينقسم الطريق إلى قسمين : طريق إلى الشمال الشرقي عبر قرية (الفاو) في وادي الدواسر فالإمامة ليصل إلى (جرها) ومنها إلى بلاد الرافدين ، والطريق الآخر يتجه من نجران إلى الشمال حتى غزة متجنباً المعوقات الطبيعية ، فمن نجران إلى يثرب ومنها إلى دادان العلا (وهي اليوم في شمال غرب السعودية) ثم إلى البتراء عاصمة الأنباط ويتفرع إلى فرعين فرع ثانوي إلى بصرى والساحل الفينيقي ثم يتجه إلى بلاد الرافدين والفرع الرئيس يتجه إلى ميناء غزة على الساحل الفلسطيني " (١٢).

كان أول ذكر لقتبان قد ورد في نقش الملك (كل ال وتار السبيء) وكانت حينها دولة موالية لسبأ التي خلصتها من سيطرة أوسان ، على أن قتبان مثل معين استطاعت أن تخرج من سيطرة سبأ في القرن الخامس (قبل الميلاد) وأن تمد نفوذها على حساب سبأ متحالفة مع حضرموت ، وكانت عاصمتها (تمنع) في وادي بيسان (١٣) وهو مقر قبائلها في الأصل ، " وفي القرنين الثاني والثالث (قبل الميلاد) بلغت قتبان أوج ازدهارها وشملت رقعتها مناطق أوسان القديمة حتى ساحل بحر العرب ، وامتدت نفوذها جنوباً لتشمل واحة الجوبة (١٤) على بعد مسيرة يوم واحد من مأرب العاصمة السبئية ، وتميز القتبانيون بنشاط زراعي هائل ، فأقاموا مشاريع للري في الوديان وشقوا القنوات الطويلة ، وحفروا الآبار وبنوا السدود لسقي الأراضي الزراعية واحسنوا استثمار مواقعهم على طريق اللبان التجاري ، فجنوا من الزراعة والتجارة الخير الوفير " (١٥). لقد عمل أبناء اليمن القديم على انجاح العملية التجارية باصلاح الطرق وتوفير المياه والامن لحماية القوافل التجارية التي كانت تجوب أراضيه على الدوام ، "ونشأت الاسواق التجارية الرائجة في عواصم الدول اليمنية القديمة، ومن هذه الاسواق (سوق

شمر) في عاصمة الدولة القتبانية تمنع وكانت هذه الدولة قد ازدهرت ازدهارا كبيرا لموقعها المتوسط بين (دول اليمن القديم حضرموت في الشرق ، وسبأ في الشمال ، واوسان في الغرب) ، وبعد زوال دولة اوسان وصلت حدود قتبان الى مضيق باب المندب في الغرب والبحر العربي في الجنوب، وكانت قد ظهرت دولة قتبان في القرن السابع (قبل الميلاد) واستمرت حتى اجتياح دولة حضرموت لها وتدمير عاصمتها تمنع في النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي "(١٦).

ان تطور التجارة في اليمن القديم ولد الحاجة الى النظم التجارية التي بموجبها تحدد الاسعار وتفرض وتجبي الضرائب على البضائع الصادرة والواردة، ويغرم المخالفون من التجار وتراقب الاسواق .

ومن المرجح ان هناك قوانين تجارية كثيرة في اليمن القديم ومناطق اخرى من بلاد العرب تنظم الحركة التجارية ولكن الى الآن لم يتم الكشف الا عن القليل منها ، "ومن أهم القوانين التي رأت النور الأثري في الحقبة الأخيرة (قانون سوق شمر) الذي سلط الضوء على النشاط التجاري في قتبان وكشف عن واحد من أهم اسواق العرب القديمة وهو (سوق شمر) الذي يمثل الخلفية التاريخية لأسواق المدن في العصور الاسلامية" (١٧).

ثانيا : نشاط الحركة التجارية

يعبر في الخط المسند عن التجارة بلفظة (ش ت ي ط) شتيط (١٨) حيث وردت بهذه اللفظة في عدد من النقوش القتبانية التي أصدرها ملوك قتبان لتنظيم التجارة ، كما نجد ان لفظة (ي ش ط) يشط تعني يتاجر (١٩) ، والتاجر في لغة المسند وحسب التشريع القتباني يشار اليه بلفظة (ش ي ط م) (٢٠) .

كانت الحركة التجارية في سوق شمر نشطة لأنه يقع في مكان يشكل محطة تجارية مهمة يلتقي فيها الطريق التجاري الذي يربط جنوب الجزيرة بشمالها ، "والنظام السائد في سوق شمر انذاك كان يفرق بين التجار القتبانيين وغير القتبانيين ، فالتنظيمات في هذا السوق أوضحت للتجار القتبانيين ما لهم من حقوق وامتيازات وما عليهم من واجبات ، فلهم حق المتاجرة في تمنع والريف القتباني بكل حرية وبأي شكل من أشكال التجارة ، وهم معفيون من دفع أي ضريبة على تجارة الحبوب ولهم الأولوية في عقد الصفقات التجارية بناءً على أعراف بلادهم التي عملت على تشجيع تجار التجزئة القتبانيين بالزام تجار الجملة ببيعهم ما يحتاجونه من بضائع" (٢١). "والى جانب التجار القتبانيين يوجد تجار غير قتبانيين يزاولون التجارة في سوق شمر ولهم الحق في امتلاك دكاكين بل ملزمين بامتلاكها بغض النظر عن القبائل أو المناطق التي ينتمون اليها ومنع التجار الأجانب من البيع والشراء والتجوال في الريف القتباني وان فعلوا ذلك أصبحوا عرضة للمساءلة وربما للعقوبة" (٢٢). "ومن التجار الأجانب المعنيون الذين كانوا يشكلون همزة الوصل بين عرب الشمال وعرب الجنوب كون دولتهم معين تقع شمال الممالك اليمنية ، ولا غرابة في أهمية الجالية اليمنية في قتبان لأن جاليتهم

- التجارية نشطة ولم يقتصر نشاطها التجاري على شبه الجزيرة العربية بل تعدتها الى مصر وبلاد الشام واليونان" (٢٣).
- أما عن أساليب التعامل التجاري فقد اتبع أهل اليمن بشكل عام وأهل قتبان بشكل خاص عدة أساليب نوردتها كما يلي :-
- المقايضة : وتعني الحصول على سلعة مقابل سلعة اخرى وهي من أقدم الأساليب التي تعامل بها الانسان (٢٤).
 - الجزاف : وتعني البيع بالجملة ، وتعني أيضا البيع بدون وزن وكيل (٢٥).
 - النسيئة : وتعني البيع المؤجل وجاء بالمسند (نسا) بمعنى أجل (٢٦).
 - النقد : ويعني البيع بالنقد معجلا (٢٧). وحملت النقود أسماء عرفت في المسند بلفظة بلط (٢٨) واسم حبضت (٢٩) . وكانت النقود مصدرا للقروض والأرباح وهذا ما أشار اليه التشريع القتباني (٣٠).

المبحث الثاني

النشاط التجاري في سوق شمر

أولاً : سوق شمر والمشرف عليه

أطلق القتبانيون على المكان المخصص للبيع والشراء في وسط عاصمتهم اسم (شمر) ، اذ تكررت هذه اللفظة كثيراً في هذه المسئلة المكتوب عليها القانون ، فالتجارة في شمر والدكاكين والمشرف (مشرف شمر) ، وشمر سوق مدينة تمنع وقد وردت مفردة (شمر) في نقوش اليمن القديمة بمعنى (السلطة أو القوة) (٣١) . " وكان موقع السوق وسط المدينة وهو واسع ويقام أمام المعبد الرئيس مثلما هو في تمنع " (٣٢) .

كان سوق شمر يحتوي على مجموعة كبيرة من الدكاكين ومساحة فسيحة من الأرض ، وبما أنه كان داخل المدينة فالأرجح أن الحوانيت فيه كانت مبنية من الأحجار والطين ولوجود أحجار تدل على بقايا بناء في المنطقة المجاورة للساحة التي وجدت فيها مسلة القانون . ولا ريب أن سوق شمر يختلف عن الأسواق العربية الموسمية التي تقوم في البادية والتي تبني خيامها من الشعر أثناء المواسم مثل سوق (دومة الجندل) (٣٣) . وأسواق البحرين والحجاز وربما يشابه أسواق العرب قبل الإسلام التي قامت في المدن مثل سوق عدن (٣٤) . وصنعاء (٣٥) . فضلاً عن أنه سوق العاصمة السياسية والتجارية لقتبان ، ومحطة مرور مهمة لطريق البخور الذي يخترق الجزيرة العربية من جنوبها الى شمالها . وذكرت النصوص " ان هذا السوق يقع في قلب العاصمة تمنع التي تقع على طريق اللبان " (٣٦) .

أما بصدد مشرف السوق " فسوق شمر شأنه شأن بعض أسواق العرب القديمة فيه مشرف ينظم ويراقب عمليات البيع والشراء وقد يستوفي الضرائب المفروضة على التجار الذين يمارسون عملهم في هذا السوق " (٣٧) .

كان منصب مشرف السوق من المناصب المهمة والكبيرة في العاصمة القتبانية تمنع ، وقد تكررت عبارة اسم المشرف في قانون سوق شمر " وأظهره القانون بأنه المشرف الرئيس على السوق ، وممثل الملك والسلطة المركزية في البلاد ، ويعمل على تنظيم حركة السوق التجارية ، وقد خوله القانون صلاحيات كثيرة منها إلزام التجار الراغبين بالتجارة في السوق بامتلاك الدكاكين ومنع أي تاجر لا يملك دكاناً من ممارسة التجارة في سوق شمر ، ومن واجباته جمع ضريبة السوق ، وإنزال عقوبة الغرامة على المخالفين ، وله الحق في اختيار الموزعين والباعة المتجولين القتبانيين للتجارة بين القبائل القتبانية (الريف القتباني) أي أنه كان مسؤولاً عن التجارة العامة في قتبان " (٣٨) . ولأن مشرف السوق يعين من قبل الدولة بحكم خضوع الأسواق لإشرافها ويعد هو المشرف على التجارة العامة في قتبان ، " والتشريع القتباني يسمي هذا المنصب (ع ه ر) " (٣٩) .

كان مشرف سوق شمر يمارس الرقابة وهو بذلك يشبه المحتسب في الدولة الإسلامية الذي يجب أن يكون من ذوي الاجتهاد العرفي لا الفقهي (٤٠). ويمتلك دكانا في سوق شمر وبامكانه عقد الصفقات التجارية لكنه في الوقت نفسه لا يجوز له التدخل في الصفقات التجارية بين التجار الذين يمتلكون دكاكين في السوق (٤١).

ان دراسة قانون سوق شمر تكشف عن رقي النظم التجارية عند العرب في تاريخهم القديم ، وتوضح التواصل الحضاري للعرب في نهلمهم من تراثهم الذي كان سائدا قبل الاسلام .

فبالنظر الى مشرف سوق شمر واختصاصاته يمكن القول ان هذه الوظيفة التي وجدت عند العرب في اليمن القديم منذ القرن الثالث (قبل الميلاد) تمثل الخلفية التاريخية لصاحب المنصب المسؤول عن الأسواق (المحتسب) في الدولة العربية الإسلامية (٤٢). ذلك لأن ديننا الاسلامي الحنيف أقر كثيرا من عادات العرب وتقاليدهم الحميدة التي توافقت مع الدين الاسلامي والتي كانت موجودة قبل الاسلام وفي جميع مجالات حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والتي لا تتعارض مع مبادئ الاسلام الحنيف ، واذا جاز لنا المقارنة بين اختصاصات مشرف سوق شمر والاختصاصات الاقتصادية للمحتسب في الدولة العربية الإسلامية لوجدنا الكثير من التشابه (٤٣).

كان الملك القتباني هو الذي يعين مشرف سوق شمر ، أما المحتسب في الدولة العربية الإسلامية فكان يعينه الخليفة وكلاهما تمتعا بوظيفة ذات أهمية كبيرة فالأول على علاقة بالملك والآخر على علاقة بالخليفة (٤٤). ومهمتهما تنظيم الأسواق والاشراف عليها ، وكان لمشرف سوق شمر مساعدان مهمتهما الكشف عن مخالفات التجار وتبليغه حتى ينزل عليهم العقوبة المقررة ، كما ان المحتسب في الدولة الإسلامية كان له (عرفاء) يساعدونه في مهماته بعد ان توسعت المدن وتعددت الأسواق وازداد نشاط الحركة التجارية فيها (٤٥). فجعل على كل صنعة (عريفا) من صالح أهلها بصيرا بغشهم مشهورا بالأمانة .

"واذا كان من مهمات المحتسب تنظيم جلوس الباعة ودكاكينهم في الأسواق ومنع الممارسات المخلة بالبيع والشراء مثل الغش والتدليس والبخس في الكيل والمعاملات فان قانون سوق شمر يوضح ان مهمة مشرف السوق تنظيم الباعة في السوق والزامهم بامتلاك الدكاكين لممارسة التجارة في السوق" (٤٦).

ومن أهم المخالفات التي تستوجب العقوبة الواردة في قانون سوق شمر والموكلة الى مشرف السوق الغش التجاري والاحتكار .

١- الغش في التجارة : "حرص قانون سوق شمر على حماية الناس سواء أكانوا تجارا أم مستهلكين من الغش ، فالتاجر الذي يغش الآخرين يغرم خمسين قطعة ذهبية" (٤٧). كما منع البيع والشراء في الليل وبهذا يقطع دابر الصفقات التجارية المشبوهة التي تفضل الليل في كل زمان ومكان (٤٨).

"وقد حارب الاسلام الغش بكل صوره ، ونهى عن كثير من بيوع الجاهلية ومع ذلك فقد ظهر الغش بأنواعه المتعددة وطال النقود والطعام والخضار واللحوم والحرف والصنائع ، وكان منع الغش ومحاربتة في الأسواق الإسلامية من المهام الأساسية

للمحتسب الذي كان يظن الى وسائل الغش ويقضي عليها "(٤٩). ويمكن ان نعد هذا استمرارا لما كان مطبقا في سوق شمر وغيره من أسواق العرب قبل الاسلام .

٢- الاحتكار: وتجنبنا لحصول ظاهرة الاحتكار الزم التجار بفتح دكاكينهم في سوق شمر مما يسهل على مشرف السوق ومساعديه معرفة ما لديهم من بضائع ومراقبتهم واستحصال الضرائب منهم وخوفا من اخفاء التجار لبضائعهم في بعض المنازل لاحتكارها أو التهرب من دفع ضرائبها "فقد منع سكان مدينة تمنع من تأجير منازلهم كمخازن للتجار ، وكان من يقوم بذلك يدفع ضريبة السوق عن البضاعة المخزونة أو من أمواله الخاصة "(٥٠). كما منع القانون كل تاجر دافع للضريبة من المتاجرة مع غير القتبانيين وذلك حفاظا لحقوق أهل قتبان وحمايتهم من منافسة التجار الأجانب .

"ومن أجل منع احتكار الحبوب التي تمثل القوت الضروري للقتبانيين فقد أعطى القانون صلاحية الاتجار بها للقتبانيين فقط وبدون دفع ضريبة عليها ومنع التجار الأجانب من الاتجار بأقوات القتبانيين وفي هذا الاجراء نلمس من المشرع القتباني مراعاة حاجة الناس للسلع الاساسية ومنع احتكارها "(٥١).

ثانيا : قانون سوق شمر والهيئة المشرفة له

وقبل ان نتناول قانون سوق شمر يجدر بنا ان نعطي معنى مفردة (سوق)، "والسوق : جمعها أسواق" (٥٢). "وهي موضع البياعات وهي مؤنثة وقد تذكر" (٥٣). كان القتبانيون يعنون بسن الشرائع ووضع القوانين التي تنظم أمورهم الاقتصادية ، "وفي محل السوق بهجر كحلان (تمنع العاصمة قديما) تقوم الى اليوم مسلة نقش على جوانبها تعاليم خاصة بسوق المدينة واسمه (سوق شمر) ، أما قانونه فقد وجد منقوشا على مسلة مضلعة من الحجر في وسط مدينة تمنع العاصمة القتبانية ، وارتفاع هذه المسلة الظاهر (٢٠ر٢م) وأبعادها (٥٢ × ٣٠ سم) وجوانبها منقوشة بالكتابات من الأعلى الى الأسفل عدا جهتها الجنوبية حيث تنتهي النقوش فيها عند نقطة ترتفع عن مستوى الأرض نحو (١٠م) "(٥٤).

وضع القانون في ساحة السوق التجاري وسط العاصمة حتى يكون على مرأى من جميع التجار على عكس العرف التجاري بوضع النقوش القانونية في بوابة المدينة أو المعبد (٥٥). ويعد قانون سوق شمر التجاري من أهم القوانين العربية التجارية التي وجدت في الجزيرة العربية والتي تعود الى ما قبل التاريخ الميلادي ، ليس هذا فحسب "بل حتى الأسواق التي وجدت في الجزيرة العربية قبل الاسلام على الرغم من أنها كانت رائجة بالنشاط التجاري العربي وعكست أهمية هذه المهنة لديهم الا أنها لم تكن لها قوانين مكتوبة مدونة في ساحاتها على غرار ما وجد في سوق شمر في قتبان وانما كانت تدار على وفق أعراف قبلية متوارثة ، كما ان هذه الأسواق العربية كانت موسمية" (٥٦). أما سوق شمر فقد كان سوقا دائمة لأنه سوق دولة ومدينة ، يرتاده الناس طيلة أيام السنة .

"كتب قانون سوق شمر باللغة اليمنية القديمة وبالخط المسند وقد أهتم به الكثير من المؤرخين والمهتمين بحضارة اليمن القديم ويشير هذا القانون الى ضرورة أن يكون للتجار الذين يمارسون عملهم في سوق شمر مكان معين (حانوت) تعرض به بضاعتهم وأن يلتزموا بدفع الضريبة المقررة" (٥٧). وبإمكان التجار القتبانيين أن يمارسوا نشاطهم التجاري في أرياف قتبان في حين منع التجار الأجانب من ذلك ومن لا يملك متجرًا بإمكانه أن يدخل شريكا مع صاحب متجر، وحذر هذا القانون من ممارسة الغش في البضاعة المعروضة ، ولا يسمح للتجار بالبيع والشراء ليلا تجنباً لاحتمال حصول غش في البضاعة المباعة (٥٨).

وفي ضوء ذلك فإن هذا القانون كان يركز على النشاط التجاري وينظم الحياة التجارية في سوق شمر وفي العاصمة القتبانية تمنع وفي مدن قتبان وريفها وتدور محاوره بشكل عام حول التجار القتبانيين وحمايتهم من منافسة التجار الأجانب ، ولم يغفل ما للتجار الأجانب من حقوق وما عليهم من واجبات ، والضرائب المستحقة للدولة من التجارة في أراضيها (٥٩).

واستعملت في سوق شمر وحدات وزن وكيل كثيرة ومتنوعة مثل: (كال) : " وهي وحدة وزن وكيل " (٦٠) . "وهناك (مفظر) : وهو مكيال معلوم ، وكذلك (قنت) : وهو مكيال ملكي " (٦١). "ومكيال (برم) " (٦٢). وأيضاً " (الصاع) : وهو مكيال معروف " (٦٣) . " أما وحدات الوزن فهي : (كركر) ، (رضيم) وغيرها " (٦٤).

أما بالنسبة الى الهيئة التشريعية للقانون فقد حرصت دول اليمن القديم على تكوين مجالس تشريعية لإصدار القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها ، ولأهمية التجارة في اقتصاديات دول اليمن القديم فقد عملت على رواجها بأن سهلت كل ما له علاقة بها من شق الطرقات ، وضمان الأمن ، وإصدار التشريعات التي تنظم هذه التجارة ، وجهزت الموانئ ، وفتحت الأسواق.

" تكونت الهيئة التشريعية في قتبان التي يقع سوق شمر فيها من الملك وممثليه من الشعب القتباني في العاصمة تمنع وبقية مدن قتبان ، فالملك (شهر هل بن يدع أب) (هلال) هو الذي أمر وقضى بإصدار القانون لأنه يأتي على رأس السلطة التشريعية القتبانية بصفته الحافظ لحقوق القتبانيين وهو صاحب السيادة والإشراف على كل البضائع التي تدخل أراضيها " (٦٥). " وأما الذين شاركوا الملك في إصدار القانون فهم ممثلوا الشعب القتباني في العاصمة تمنع وبقية اتباع الاله القتباني " (٦٦). وهكذا تكون الدولة القتبانية قد شرعت قانون سوق شمر لتنظيم عمل السوق وما يتعلق به (٦٧).

المبحث الثالث

السلع والعمللة المتداولة في سوق شمر

أولا : السلع المتداولة في سوق شمر

عرف عن أهل اليمن أنهم تجار مهرة (٦٨). حيث قاموا بالتعامل تجاريا مع الهند وشرق أفريقيا (٦٩). وكانت المنتجات اليمنية من أغلى السلع وأكثرها قداسة وكان بعضها يبيعها يبيعها بمثل ذهبها (٧٠). توجد سلع كثيرة في سوق شمر تأتي الحبوب في مقدمتها فضلا عن مواد الطعام الأخرى والمنتجات الحيوانية . "وبالنسبة للحبوب نذكر منه العنبر الشحري وهو من المواد التجارية المطلوبة في الاسواق" (٧١). وكذلك التمر حيث أدخل اليمنيون هذه الشجرة الى مناطقهم وصدروا إنتاجها الى البحرين والهند (٧٢). "ثم يأتي بعد ذلك البخور الذي يعد من أهم السلع التجارية المتداولة في سوق شمر لأنه كان على رأس صادرات اليمن القديم ويسمى (اللبان) وهو جزء من تجارة أهل اليمن" (٧٣). "وتأتي أهميته من كونه كان يستعمل في كل هيكل ومعبد ، واللبان هو ضرب من الصمغ" (٧٤) "يحرق فيصدر عنه دخان كثيف ذو رائحة طيبة ويستخرج من شجرة تعرف بشجرة اللبان" (٧٥). "وشجرة اللبان شوكية وأوراقها تشبه أوراق الأس ولا ترتفع أكثر من ذراعين" (٧٦). وكان يتاجر به الملوك والكهنة (٧٧). واستعمل في التحنيط (٧٨). ويحرق في المعابد عند ممارسة الطقوس الدينية تقربا للآلهة (٧٩). "وهناك المر الذي يحتل المرتبة الثانية بعد اللبان وشجرة المر صمغية يستخرج منها الصمغ بضربها بالفأس فيسيل من الشقوق سائل لزج يترك شهر حتى يتصلب على أغصان وجذع الشجرة" (٨٠). والشجرة لا ترتفع أكثر من ستة أقدام ويوجد هذا النبات في دولتي أوسان وقتبان (٨١). "وهناك الصبر وهو يشبه نبات السوس الأخضر وأوراقه طوال غلاظ" (٨٢). واستخدم كبخور (٨٣). ويستخرج بتقطيع الأوراق الى قطع صغيرة ثم يسيل السائل الصمغي ويترك حتى يتصلب في الشمس (٨٤). فضلا عن دم الأخوين وهي شجرة ترتفع حوالي ستة أقدام ويمكن احداث شقوق وتسيل منها مادة لزجة لونها أحمر (٨٥). وتستخدم في تلوين الأواني الفخارية وفي تركيب بعض الأدوية (٨٦). "وهناك البلسم وهو صمغ شبيه بالمر ومادته تحوي نسبة عالية من الزيت" (٨٧) وثمر هذه النبتة علك يتساقط في فصل الصيف (٨٨).

لقد كان سوق شمر سوقا للجملة والتجزئة في آن واحد حتى يتيح الفرصة للقنابانيين سواء أكانوا تجارا أم مستهلكين لممارسة نشاطهم التجاري (٨٩). ويجدر بنا أن ننوه الى ان اعفاء الحبوب من الضرائب المفروضة على السلع الاخرى متأت من كون هذه المادة ضرورية لعامة الناس .

وفي المقابل نجد ان الدولة العربية الاسلامية قد أولت المواد الاساسية التي تشكل قوت الشعب اهتمامها "فقد أبيع للمحتسب أن يسعر هذه المواد ويمنع بائعي الحبوب والدقاقين من احتكار الغلة" (٩٠). ويمنعهم من خلط جيد الحنطة بردينها ولا عتيقها بجديدها لأنه تدليس على الناس . "ولم يكتف المسؤولون في الدولة العربية الاسلامية

من منع ظاهرة الاحتكار ونهي المحتكرين وزجرهم ومعاقبتهم وانما كانوا يرفقون بالناس ويوسعون عليهم من خلال منافسة المحتكرين لنلا يهيمنوا على الاسواق ويتحكموا في أسعار مواد الطعام ، فكان الخليفة يأمر بفتح دور الرزق المخزون فيها مواد الطعام وبيعها بسعر المثل" (٩١).

"واشتهر سوق شمر بتصدير سلع اخرى مثل الثياب والبرد وقد تردد في الاسواق قديما اسم (البرود اليمانية) وهي أقمشة غالبا ما تكون من الكتان وتصبغ بأصباغ محلية" (٩٢) ، "والصناعات المعدنية كالسيوف وغيرها" (٩٣).

ثانيا : الضرائب والعمله في سوق شمر

الضرائب يدفعها التجار في سوق شمر سواء أكانوا قتبانيين أم غير قتبانيين فهي واجبة على كل من يمتلك دكانا في سوق شمر ومفروضة على كل السلع التجارية ما عدا الحبوب التي أعفى التجار القتبانيين من دفعها ولكنه في الوقت نفسه أقرها على غيرهم من التجار وتدفع بالعمله القتبانية المتداولة انذاك ، والضرائب بشكل عام وجدت عند العرب قبل الاسلام وكان يفرضها الملوك وأصحاب الأرض وزعماء القبائل على رعاياهم وأتباعهم أو على التجار الذين كانوا يردون الى أسواقهم ويجبرون على أدائها ، وقد أشارت النصوص في دول اليمن الى الضرائب ولو بشكل مقتضب ، "وكانت هذه الضرائب تجبى في أسواق اليمن ولها جباة مختصون" (٩٤).

وفي أسواق العرب الموسمية كانت هناك ضرائب مفروضة "وهي ضريبة العشر كما في دومة الجندل" (٩٥). وأسواق البحرين وعمان واليمن وأسواق العراق وبلاد الشام (٩٦).

والمتمتع في أسواق العرب القديمة يجدها على نوعين : أسواق مدنية وتقابل المصر في العصر الاسلامي وهي الحاضرة التي تكون مركز الدولة ومقر سلطانها ويقام فيها الحاكم ، وأسواق بادية (٩٧).

وأسواق المدن كان يشرف عليها الملوك وهي كثيرة وتقوم هذه المدينة في الأصل على التجارة ، فهي تبدأ في الغالب على شكل سوق موسمي ثم تتطور لتصبح السوق الرئيسية للمناطق المجاورة ، ومما يساعد على ازدهار مدن السوق وقوعها على طرق رئيسية ينزلها المسافرون ويتزودون بحاجاتهم فيها وهم في طريقهم الى غاياتهم ، أما أسواق البادية فيشرف عليها من غلب من القبائل . "ومن مدن الأسواق في اليمن القديم شبوه وتمنع والسوا وهي من مدن الهضبة اليمنية المشهورة التي ذكرت في المصادر القديمة ، ومن مدن الأسواق في اليمن قبل الاسلام الشحر وعدن وصنعاء" (٩٨).

أما عملية البيع والشراء في سوق شمر فمن المحتمل أن تكون المقايضة شائعة وهذا لا يمنع أن يتم البيع والشراء بالنقود القتبانية أو غير القتبانية "لا سيما أن الضرائب منها ما يدفع بالعمله القتبانية وان الغرامة المقررة على المخالفين تدفع بالقطع الذهبية" (٩٩).

الخاتمة

وخلاصة القول : شهدت شبه جزيرة العرب نشاطاً تجارياً قبل الاسلام ، اذ كان طريق البخور يخترقها من الجنوب الى الشمال ، وارتبطت اجزاؤها بشبكة متداخلة من الطرق التجارية ، وأطلقت على ثلاثة من البحار التي كانت تمخر عباها السفن التي تحمل السلع التجارية هي : البحر الأحمر ، والبحر العربي ، والخليج العربي ، فضلاً عن حدها الشمالي المرتبط بالبحر المتوسط ونهري دجلة والفرات .

ظهرت في الجزيرة العربية كثير من الاسواق العربية المتنوعة ، فهناك أسواق موانئ ، واسواق مدن ، واسواق بادية . وسوق شمر يمثل نموذجاً من اسواق المدن العربية القديمة .

هدف المسؤولون في سوق شمر الى تنظيم الحركة التجارية في "قبتان" ، وعكس الرقي الفكري والحضاري لأنظمة اليمن القديم التجارية عموماً وقبتان بشكل خاص . ميز التعامل في سوق شمر بين التاجر القتباني وغير القتباني ، وحدد حقوق وواجبات كلا منهما ، والزم كل التجار بامتلاك الدكاكين في سوق شمر ، وفرضت الضرائب على التجار القتبانيين وغيرهم ما عدا ضريبة الحبوب التي اعفي منها القتبانيون واقرت على غيرهم .

هوامش البحث

- ١- علي ، جواد، تاريخ العرب قبل الاسلام ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، (بغداد ١٩٥٩م) ، ج ٨، ص ٦٥.
- ٢- سبأ : هي أرض باليمن مدينتها مأرب بينها وبين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام (ياقوت ، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، معجم البلدان ، دار احياء التراث (بيروت ١٩٩٦م) ، ج ٣، ص ١٦).
- ٣- معين: اسم حصن باليمن وقال الأزهرى معين مدينة باليمن (ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٤، ص ٢٩٠).
- ٤- قتبان : هو موضع من نواحي عدن (ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٤، ص ٢١).
- ٥- حزموت : ناحية واسعة في شرق عدن قرب البحر وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف (ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٢، ص ١٥٧).
- ٦- حمير: حمير بن الغوث بن سعد بن عوف وحمير الغوث هم حمير الأدنى ومنازلهم باليمن بموضع يقال له حمير غربي صنعاء (ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٢، ص ١٨٥).
- ٧- علي ، تاريخ ، ج ٨، ص ٦٥.
- ٨- مأرب : مدينة في اليمن وهي عاصمة دولة سبأ وبقرها يقع سد مأرب (ينظر: ياقوت، معجم البلدان ، ج ٧، ص ١٩٣).
- ٩- شبوه : بلدة في اليمن على الجادة من حزموت الى مكة (ينظر: الهمداني، الحسين بن احمد (ت ٣٤٤هـ) ، صفة جزيرة العرب ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ١٩٨٩م) ، ص ١٧١. ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٣، ص ١٢٥).
- ١٠- قرناو : قرن باليمن سبعة أودية وقيل القرن ميقات اهل اليمن (ينظر: ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٧، ص ٣٨).
- ١١- قنا : موضع باليمن من مياه بني قشير، وقنا يقع عند مصب وادي ميفعة على بحر العرب (ينظر: ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٧، ص ٩٠).
- ١٢- ابن خرداذبة، عبدالله بن عبيد الله (ت ٣٠٠هـ) ، المسالك والممالك ، طبعة بالاولفسييت ، مكتبة المثنى (بغداد بلا) ، ص ١٣٤ وما بعدها . الطبري ، ابو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) ، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة دار المعارف (القاهرة ١٩٦٧م) ، ج ٢، ص ٢٥٢ . الهمداني ، صفة ، ص ٣٠٣ - ٣٠٦ .

- ١٣- بيسان : مدينة بالأردن بالغور وهي بين حوران وفلسطين (ياقوت ، معجم البلدان ، ج١، ص٤١٤).
- ١٤- الجوبة : وهي من قرى عثر اليمن (ياقوت ، معجم البلدان ، ج٢، ص٨٧).
- ١٥- عبدالله ، يوسف محمد ، أوراق في تاريخ اليمن وأثاره ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ١٩٨٩م)، ص١٦ .
- ١٦- البكر ، منذر عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب قبل الاسلام، جامعة البصرة (البصرة ١٩٩٣م)، ص ١٧٤ – ١٩١ . بافقيه ، محمد عبد القادر ، قتبان الموسوعة اليمنية ، مؤسسة العفيف الثقافية (صنعاء ١٩٩٢م)، ج٢، ص٧٥٤-٧٥٧ .
- ١٧- العززي ، نعمان ، التشريعات القتبانية والحضارية (دراسة تاريخية مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد (بغداد ٢٠٠١) ، ص١٣٩-١٤٠ .
- ١٨- شتيط :هي لفظة تعني التجارة وجدت في بعض النقوش القتبانية وهي مكتوبة بالخط المسند (علي ، تاريخ ، ج٨، ص١٤١).
- ١٩- علي ، تاريخ ، ج٨ ، ص١٤٠-١٤١ .
- ٢٠- م . ن ، ج٨ ، ص١٤١ .
- ٢١- العززي ، التشريعات ، ص١٤١ .
- ٢٢- م . ن ، ص١٤١ .
- ٢٣- م . ن ، ص١٤٣ .
- ٢٤- علي ، تاريخ ، ج٨ ، ص٢٠٦ .
- ٢٥- الحمد ، جواد مطر، الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في اليمن القديم خلال الالف الاول قبل الميلاد وحتى عشية الغزو الحبشي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد – كلية الاداب (بغداد ١٩٩٨م) ، ص٣٤٢ .
- ٢٦- علي ، تاريخ ، ج٨ ، ص١٧٨ .
- ٢٧- م . ن ، ج٨ ، ص١٧٧ .
- ٢٨- بلط : هي عملة نقدية قتبانية وردت في الخط المسند (علي ، تاريخ ، ج٨، ص٢٠٣).
- ٢٩- حبضت: هي عملة نقدية قتبانية وردت في الخط المسند (علي ، تاريخ ، ج٨، ص٢٠٣).
- ٣٠- النعيم ، نوره بنت عبدالله ، الوضع الاقتصادي في الجزيرة العربية (من القرن الثالث قبل الميلاد وحتى القرن الثالث الميلادي) ، دار الشواف (الرياض ١٩٩٢م) ، ٢٧٣ .

- ٣١- الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، كتاب العين ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد (بغداد ١٩٨٢م) ، ج ٦ ، ص ٢٦١. الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد (ت ١٢٠٥هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق: مصطفى حجازي، المطبعة الجبرية (مصر ١٩٨٨م)، ج ١٢ ، ص ٢٤١.
- ٣٢- النعيم ، الوضع ، ص ١٦٧.
- ٣٣- ابن حبيب ، أبو جعفر محمد (ت ٢٢٥هـ) ، المحبر ، تصحيح : ايلزه ليختن ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر اباد (الدكن ١٩٤٢م) ، ص ٢٦٣.
- ٣٤- الهمداني ، صفة ، ص ٩٢.
- ٣٥- م ، ن ، ص ١٠٢- ١٠٣ .
- ٣٦- عبدالله ، أوراق ، ص ٢٤٠ . الحاج محمد، فاروق علي ، حضارة اليمن القديمة (دراسة في عوامل التكوين والنشأة) ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة (بغداد ٢٠٠٥) ، ص ١٤٩.
- ٣٧- المرزوقي ، أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)، الأزمنة والأمكنة ، حيدر اباد (الدكن ١٣٣٢هـ) ، ج ٢ ، ص ١٦٢- ١٦٣.
- ٣٨- الغززي ، التشريعات ، ص ١٣٩- ١٤٠.
- ٣٩- الحاج محمد ، حضارة اليمن ، ص ١٤٧.
- ٤٠- الماوردي ، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ) ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، مطبعة الوطن (مصر ١٢٩٨ هـ) ، ص ٢٤١.
- ٤١- الغززي ، التشريعات ، ص ١٤٠ .
- ٤٢- العاني ، تقي ، المحتسب والجهاز المركزي للتقييس ، ندوة الحسبة والمحتسب ، مركز احياء التراث العلمي العربي ، جامعة بغداد (بغداد ١٩٨٧م) ، ص ١٤.
- ٤٣- الكبيسي ، حمدان عبد المجيد ، الهيكل التنظيمي لجهاز الحسبة العربية بين المهام والتطبيق ، ندوة الحسبة والمحتسب ، مركز احياء التراث العلمي العربي (بغداد بلا)، ص ٩.
- ٤٤- الألوسي ، سالم ، الخدمات البلدية في الحضارة العربية ، مركز احياء التراث العلمي العربي ، (بغداد ١٩٨٧م) ، ص ٤.
- ٤٥- الكبيسي، الهيكل التنظيمي، ص ١١ .
- ٤٦- الكبيسي ، الهيكل التنظيمي ، ص ٨.

- ٤٧- الأفغاني ، سعيد ، أسواق العرب، مطابع دار الفكر (دمشق ١٩٦٠م)
ص٤٦- ٥٩.
- ٤٨- العاني ، المحتسب ، ص١٢- ١٤ .
- ٤٩- م . ن ، ص١٤ .
- ٥٠- الأفغاني ، أسواق ، ص٥٦- ٥٧.
- ٥١- العززي ، التشريعات ، ص١٤٠.
- ٥٢- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب،
دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر (بيروت ١٩٥٦م) ، ج١٣ ، ص٣٣.
- ٥٣- م . ن ، ج١٣ ، ص٣٣.
- ٥٤- القيسي ، ربيع ، دراسة ميدانية لمواقع أثرية في شطري القطر اليمني ،
وزارة الثقافة والاعلام ، (بغداد ١٩٨١م) ، ص٣٥.
- ٥٥- العززي ، التشريعات ، ص١٣٦.
- ٥٦- الأفغاني أسواق ، ص٢٣٢- ٣٨٢.
- ٥٧- العززي ، التشريعات ، ص١٤٠.
- ٥٨- م . ن ، ص١٤١.
- ٥٩- م . ن ، ص١٤١.
- ٦٠- علي ، تاريخ، ج٨ ، ص٤١٠.
- ٦١- الحاج محمد ، حضارة اليمن ، ص١٥٦.
- ٦٢- م . ن ، ص١٥٦.
- ٦٣- النعيم ، الوضع ، ص٢٧٦.
- ٦٤- علي ، تاريخ، ج٨ ، ص٢٠٤.
- ٦٥- العززي، التشريعات ، ص١٣٨.
- ٦٦- م . ن ، ١٣٨ - ١٣٩.
- ٦٧- عبدالله ، أوراق ، ص٢٤٠.
- ٦٨- الأكوع ، محمد بن علي ، اليمن الخضراء ، مطبعة السعادة (القاهرة
١٩٧١م)، ص٢٤٠.
- ٦٩- م . ن ، ص٢٤٠.
- ٧٠- الارياياني ، مطهر بن علي ، حول الغزو الروماني لليمن ، مجلة دراسات
يمينية ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، (صنعا ١٩٨٤م)، ص٥٢.
- ٧١- علي ، تاريخ، ج٨ ، ص٩٣.
- ٧٢- شهاب ، حسن صالح ، أضواء على تاريخ اليمن البحري ، دار العودة
(بيروت ١٩٨١م)، ص١٦٥.
- ٧٣- علي ، تاريخ، ج٨ ، ص٩٥.

- ٧٤- ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٥. الزبيدي ، تاج العروس ، ج ٩ ، ص ٣٢٩.
- ٧٥- مولر، والتر، طريق اللبان التجاري، ترجمة: يوسف محمد عبدالله ، مجلة اليمن الجديد ، وزارة الثقافة والاعلام (صنعا ١٩٨٦م) ، ص ٧٣.
- ٧٦- الزبيدي ، تاج العروس ، ج ٩ ، ص ٣٢٩.
- ٧٧- شهاب ، أضواء ، ص ١٣٥.
- ٧٨- مولر ، طريق اللبان ، ص ٢٢٤.
- ٧٩- غالب ، عبده عثمان ، عرض موجز لتاريخ الآثار اليمنية ضمن كتاب " المؤسسة الاميركية لدراسة الانسان " ، ترجمة : زاهي حواس ، دار الطويل للطباعة (القاهرة ١٩٨٥م) ، ص ٢٢٤.
- ٨٠- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطابع كوستا توماس (القاهرة بلا) ، ج ١١ ، ص ٣٠٨.
- ٨١- الحاج محمد ، حضارة اليمن ، ص ١١٩.
- ٨٢- ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ١١.
- ٨٣- النعيم ، الوضع، ص ٢٣٨.
- ٨٤- الحاج محمد ، حضارة اليمن ، ص ١٢١.
- ٨٥- شهاب، أضواء ، ص ١٦٤.
- ٨٦- الحاج محمد ، حضارة اليمن ، ص ١٢١.
- ٨٧- ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١، ص ٢٤٥.
- ٨٨- الحاج محمد ، حضارة اليمن ، ص ١٢٢.
- ٨٩- الغزوي ، التشريعات ، ص ١٤٤.
- ٩٠- الماوردي ، الأحكام ، ص ٢٥٦.
- ٩١- مسكويه، أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)، تجارب الأمم ، مطبعة شركة التمدن (القاهرة ١٩١٥م) ، ج ١، ص ٧٤. ابن الأثير ، علي بن محمد بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ ، دار الكتاب العربي (بيروت ١٩٦٧م) ، ج ٦، ص ١٦٣.
- ٩٢- علي ، تاريخ، ج ٨، ص ١٣٦.
- ٩٣- علي ، جواد ، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، دار العلم للملايين (بيروت ١٩٧٦م) ، ج ٧، ص ٤٧٢.
- ٩٤- عبدالله ، أوراق ، ص ١٢٥.
- ٩٥- ابن حبيب ، المحبر، ص ٢٦٤.

- ٩٦- الكبيسي ، حمدان عبدالمجيد ، أسواق العرب التجارية، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ١٩٨٨م)، ص ١٣.
- ٩٧- أسواق البادية : تنطبق على حياة بعض قبائل العرب وهي في الأعم الأغلب قوامها الترحال من مكان لآخر وتتجه نحو المناطق المتواجد فيها الكلاً والماء فلابد والحالة هذه أن تتأثر أسواقهم أياماً معلومة وفي أماكن محددة متأثرة بالمواسم والأعياد متخذة المواضع والطرق التي تلتقي فيها القبائل أو تسلكها أثناء الترحال (الكبيسي ، أسواق ، ص ١٤).
- ٩٨- عبدالله ، أوراق ، ص ١٣.
- ٩٩- م ٠ ن ، ص ١٣.

قائمة المصادر والمراجع

- *ابن الاثير ، علي بن محمد بن ابي الكرم(ت ٦٣٠هـ)
١- الكامل في التاريخ ، دار الكتاب العربي ، (بيروت ١٩٦٧م)
*الارياني ، مطهر بن علي
٢- حول الغزو الروماني لليمن ، مجلة دراسات يمنية ، مركز الدراسات والبحوث اليمنية (صنعاء ١٩٨٤م)
*الأفغاني ، سعيد
٣- أسواق العرب ، مطابع دار الفكر (دمشق ١٩٦٠م)
*الأكوع ، محمد بن علي
٤- اليمن الخضراء ، مطبعة السعادة (القاهرة ١٩٧١م)
*الألوسي ، سالم
٥- الخدمات البلدية في الحضارة العربية ، ندوة الحسبة والمحتسب عند العرب ، مركز احياء التراث العلمي العربي (بغداد ١٩٨٧م)
*بافقيه ، محمد عبد القادر
٦- قتبان، مؤسسة العفيف الثقافية (صنعاء ١٩٩٢م)
* البكر ، منذر عبد الكريم
٧- دراسات في تاريخ العرب قبل الاسلام ، جامعة البصرة (البصرة ١٩٩٣م)
* الحاج محمد ، فاروق علي
٨- حضارة اليمن القديمة (دراسة في عوامل التكوين والنشأة) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية (بغداد ٢٠٠٥م)
*ابن حبيب ، أبو جعفر محمد (ت ٢٢٥هـ)
٩- المحبر ، تصحيح: ايلزة ليختن ، مطبعة دار المعارف العثمانية ، حيدر اباد (الدكن ١٩٤٢م)
* الحمد ، جواد مطر
١٠- الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في اليمن القديم خلال الالف الاول قبل الميلاد وحتى عشية الغزو الحبشي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد (بغداد ١٩٩٨م)
*ابن خرداذبة ، عبدالله بن عبيدالله (ت ٣٠٠هـ)
١١- المسالك والممالك ، طبعة بالافوسيت ، مكتبة المثنى (بغداد بلا)
*الزبيدي ، أبو الفيض محمد بن محمد (ت ١٢٠٥هـ)

- ١٢- تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق: مصطفى حجازي
المطبعة الجبرية (مصر ١٩٨٨م)
*شهاب ، حسن صالح
- ١٣- أضواء على تاريخ اليمن البحري ، دار العودة (بيروت ١٩٨١م)
*الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)
- ١٥- تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة
دار المعارف (القاهرة ١٩٦٦م)
*العاني ، تقى
- ١٦- المحتسب والجهاز المركزي للتقييس ، مركز احياء التراث العلمي
العربي ، جامعة بغداد (بغداد ١٩٨٧م)
*عبدالله ، يوسف محمد
- ١٧- أوراق في تاريخ اليمن واثاره ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد
١٩٨٩م)
*العززي ، نعمان
- ١٨- التشريعات القتبانية والحضارية (دراسة تاريخية مقارنة) ، رسالة
ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد / كلية الاداب (بغداد ٢٠٠١م)
* علي ، جواد
- ١٩- تاريخ العرب قبل الاسلام ، مطبعة المجمع العلمي العراقي (بغداد
١٩٥٩م)
- ٢٠- المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، دار العلم للملايين (بيروت
١٩٦٧م)
* غالب ، عبده عثمان
- ٢١- عرض موجز لتاريخ الآثار اليمنية ضمن كتاب " المؤسسة
الاميركية لدراسة الانسان " ، ترجمة : زاهي حواس ، دار الطويل
للطباعة (القاهرة ١٩٨٥م)
- *الفرايدي ، أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد (ت ١٧٥هـ)
- ٢٢- كتاب العين ، تحقيق: مهدي المخزومي و ابراهيم السامرائي ، دار
الرشيد (بغداد ١٩٨٢م)
- *القيسي ، ربيع
- ٢٣- دراسة ميدانية لمسوحات المواقع الاثرية في شطري القطر اليمني
، وزارة الثقافة والاعلام (بغداد ١٩٨١م)
*الكبيسي ، حمدان عبد المجيد

- ٢٤ - أسواق العرب التجارية ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ١٩٨٨م)
- ٢٥ - الهيكل التنظيمي لجهاز الحسبة بين المهام والتطبيق ، ندوة الحسبة والمحتسب ، مركز احياء التراث العلمي العربي (بغداد بلا)
*الماوردي ، علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)
- ٢٦ - الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، مطبعة الوطن(مصر ١٢٩٨هـ)
*المرزوقي ، أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)
- ٢٧ - الأزمنة والأمكنة ، حيدر اباد (الدكن ١٣٣٢هـ)
* مسكويه ، أحمد بن محمد (ت ٤٢١هـ)
- ٢٨ - تجارب الأمم ، مطبعة شركة التمدن (القاهرة ١٠١٥م)
* ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)
- ٢٩ - لسان العرب ، دار صادر ودار بيروت (بيروت ١٩٥٦م)
* مولر ، والتر
- ٣٠ - طريق اللبان التجاري ، ترجمة : يوسف محمد عبدالله ، مجلة اليمن الجديد ، وزارة الثقافة والاعلام (صنعاء ١٩٨٦م)
* النعيم ، نوره بنت عبدالله علي
- ٣١ - الوضع الاقتصادي في الجزيرة العربية (من القرن الثالث قبل الميلاد وحتى القرن الثالث الميلادي) ، دار الشواف (الرياض ١٩٩٢م)
* النويري ، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٢هـ)
- ٣٢ - نهاية الارب في فنون الادب، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطابع كوستاتوماس (القاهرة بلا)
* الهمداني ، الحسن بن احمد بن يعقوب (ت ٣٤٤هـ)
- ٣٣ - صفة جزيرة العرب ، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد ١٩٨٩هـ)
* ياقوت ، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ)
- ٣٤ - معجم البلدان ، دار احياء التراث (بيروت ١٩٩٦م)

ملخص البحث

تناول هذا البحث أحد أهم الأسواق في شبه جزيرة العرب وهو (سوق شمر) الذي نشأ في دولة قتيبان إحدى دول اليمن ، وتحديداً في عاصمتها (تمنع) ، وكانت هذه الدولة قد ازدهرت ازدهاراً كبيراً لموقعها المتوسط بين دول اليمن القديم .

كانت الحركة التجارية في سوق شمر نشطة لأنه يقع في مكان يشكل محطة تجارية مهمة يلتقي فيها الطريق التجاري الذي يربط جنوب شبه الجزيرة بشمالها ، والتنظيمات في هذه السوق أوضحت للتجار القتيبانين ما لهم من حقوق وامتيازات ، وما عليهم من واجبات ، وهم معفيون من دفع أي ضريبة على تجارة الحبوب ، ولهم الأولوية في عقد الصفقات التجارية بناءً على أعراف بلادهم التي عملت على تشجيع تجار التجزئة القتيبانين بالزام تجار الجملة ببيعهم ما يحتاجونه من بضائع .

كان موقع السوق وسط المدينة وهو واسع ويقام أمام المعبد الرئيس ، ويحتوي على مجموعة كبيرة من الدكاكين ، ومساحة فسيحة من الأرض ، وفيه مشرف على السوق ينظم ويراقب عمليات البيع والشراء ويستوفي الضرائب المفروضة على التجار .

وظهرت في شبه الجزيرة العربية كثير من الأسواق العربية ، وسوق شمر يمثل انموذجاً لأسواق المدن العربية القديمة ، وعكست هذه السوق الرقي الفكري والحضاري لأنظمة اليمن القديم عموماً وعتبان خصوصاً .

Abstract

This paper deals with (shummar market) which is one of the most important markets in the Arab Peninsula. It was established in Qutban (one of Yaman states), basically in its capital tamannuh. This states was highly prospered because of its geographic position amongst the states of Ancient Yaman.

The commercial movement in shummar market was vigorous, because this market was situated in a place which formed an important trade-point where the trade line binds the south of the peninsula with its North. The commercial organizations in this Market set fourth the matters plain to the Qutbanian merchants-the privileges rights, as well as the duties upon them. They were exempt of taxes on pease. They had the priorities in contracting commercial deals which are established upon certain conventions that based on the laws of their country. These laws had encouraged the Qutbanian retailers to compel the wholesalers to sale them what they need of goods.

The position of the Market was down town and it was wide and situated in front of the major temple. It contained a large number of shops and a large piece of land. Besides it had an observer who observed and organized the processes of selling and buying, and collecting the taxes that are imposed on the merchants.

In addition to the shummar Market, there were other markets in the Arab Peninsula amongst them shummer appeared as a pattern of the markets of the ancient Arab States. It generally reflected the civilized thought of the system of ancient yaman, particularly of Qutban.